جامعها الفاظا وطبيعة جمع الفرد وهي مستوية اذا كان الدليل لفظيا
سواء كان ثابتا بالكتاب او بالسنة او بالاجماع والفريضة اسم
من الافتراض وهو الايجاب ثم جعلت بمعنى المفترض ثم نقلت الى
المعنى الشرعي الاعم من الشرط والركن او صفة بمعنى المفروض والتاء
للنقل من الوصفية الى الاسمية لا للتانيث فيكون صالحا للذكر
ولا بينا في استواء المذكر والمؤنث فيه وقد يضاف لا بل ما يفرض فيها
اربابها كالزكوة واوامر الله تشتمل فرايض لانها مفترات على العباد
والفروض والفرايض والسهام كلها تستعمل في علم الفرايض بمعنى
واحد ولما كانت انصبة جميع الورثة من المقدرات الشرعية قيل
لها فروض وفرايض لكن التقدير الواقع في انصبة العصبات غير
كالتقدير الواقع في سهام الفرايض وقد بينتها الله في كتابه وفصلها
وقدرها بمقادير لا يجوز الزيادة عليها ولا النقص عنها بخلاف
الصلوة والزكوة وغيرها فان الله ذكرها في كتابه ولم يبين مقدارها
ومن الفروض فرض على كل بطن كل ان احدا لم يقم به وغيره فرض
على كل بطن ان غيره يؤديه وغير فرض على بعض بطن اداء بعض
والفرض الذهني هو الذي لا يطابق الواقع ولا يعتد
به اصلا ومراد الفور بالفرض في قولهم الخرء الذي لا يتجزى لا يقبل
القسمة لا كسرا ولا وهما ولا فرضا هو التعقل لا يحتمل التقدير
والفرض تماما يكون في امر محال للغة الفقه هو العلم بالشيء والفهم
له والفطنة وفقه كعلم فهم وكمنع سبق غيره بالفهم وكرم صار الفقه
سجية والفقه في العرف الوقوف على المعنى الخفي يتعلق به الحكم والبه
يشير قولهم هو التوصل الى علم غايب بعلم شاهد بمعاينة تعقل عنوة
يعقبا لاحسا والشعور فغلب اصطلاحا الفنا يختص بالاحكام الشرعية
الفرعية عن ادلتها التفصيلية فخرج الاعتقادات وهو العقد الذي
المسمى بعلم اصول الدين والاخلاقيات المسمى بعلم الاخلاق والاداب واسم
الفقه في العصر الاول كان منطلقا على علم الآخرة ومعرفة دقايق
آفات النفوس والاطلاع على شرف الآخرة وحقارة الدنيا ثم تصرف
المتاخرون في اسم الفقه فخصوه بعلم الفتاوى والوقوف على دقايقها
وعللها وقال بعضهم الفقه في الاصطلاح عبارة عن العلم بالاحكام
الشرعية العملية المكتسبة من الادلة التفصيلية لتلك الاحكام
فدخل بالعلم جميع العلوم وخرج بالاحكام العلم بالذوات والصفات

والافعال وبالشرعية العلم بالاحكام العقلية سواء كانت عملية
كاحكام الهندسة او غيرها كاحكام وبالمكتسب العلم بكون اركان
الاسلام من ديننا فان كونها من الدين بلغ في الشهرة حدا علمه المتدين
وغيره وعلم الله بتلك الاحكام فانه غير مكتسب وبالادلة علم الربي
بالاحكام فانه مستغن دمن الوحي بحر رأي وعلم المقلد بها كالاحكام
التي يتلقفها العوام من افواه الفقهاء والعلم بالاحكام المكتسبة
من الادلة الفقهية وبالتفصيلية علم المجتهد فان الادلة المذكورة
فيه اجمالية لا يرى انهم يستدلون في دعاويهم بالمقتضي وبالنافي
من غير تعيين للمقتضي والنافي وقال بعض الفضلاء الفقه قال الاشتهار
موعلم الشروع وانقانه بمعرفة المنصوص بمعانيها والعمل بها ويعبر
عنه بانه معرفة الفروع الشرعية اسندلالا والعمل بها واعلم ان ذكر
الامام العمل حيث قال الفقه معرفة النفس الها وما عليها لان العمل
بالشيء بعد العلم به لما كان من شانه ان يوجد البتة لكون العبد ونه
كالمحذور صار كالمعلوم المحقق مصداقه قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه
ما له في الاخرة من خلاق وبئس ما شروا به نفسهم لو كانوا يعلمون
اثبت لهم العلم بالتوكيد القسمي ثم نفى عنهم حيث لم يعملوا به والمراد
بالعلم الايمان بالفرايض الموقنة في اوقاتها وبغيرها مطلقا والاجتناب
عن المنهيات كذلك لان المتلبس بها دائما وآه فلا يوجد فقيه اصلا
والتحقيق هو ان لا يرى ما لها ما عليها فيتركه وتركما عليها ما لها فانا في
ما سئل بعضهم عن الفقيه فقال الفقيه هو الزاهد في الدنيا
الراغب في الاخرة البصير بدينه المداوم على عبادة ربه الورع الكاف
عن اعراض المسلمين الفهم فان الله كثر حتى سال كالوادي وافاض
افاهم ملاه حتى سال به وادي فياضا حتى ومنه استعير فاضوا
في الحديث اذا افاضوا فيه وحديث مستفيض اي منتشر وقوم فوضى
كسكرى اي مشاوون لا رئيس لهم ومختلط بعضه ببعض وامرهم
فوضا بينهم وبعضهم اذا كانوا مختلفين بتعرض كل منهم في مال الآخر وقد
دمع عينه هو الاصل وفاضت عينه دمعا محول عن الاصل فاتحول
الفاعل تميزا للنسبة الغة وفاضت دمعه من العين بالاتحويل بلا ارتعليلا
وهذا ابلغ لان التمييز فاطرد وضعه في هذا الباب وضع الشاعر في بعيد
في التعليل ذلك والفيض انما يستعمل في الماء الله تعالى واتما ما يفيض الشيطان
فانه ينحى بالوسوسة والوحي المنسوب الى الشيطان وغيره بمعنى الالقاء

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)